ماكنة انتاج ثقافة التعصب والكراهية

خلال الأسبوع الماضي هاجم احد المتطرفين أربع كنائس في منطقة (سيدي بشر) بمدينة الإسكندرية واعتدى بالسلاح الأبيض على بعض المدنيين المصريين من أتباع الديانة المسيحية كانوا يؤدون الصلاة في هذه الكنائس ، مأأدى إلى مقتل مواطن مسيحي وإصابة آخرين بجراح بالغة .

السلطات المصرية ألقت القبض على عدد من المتطرفين الذين تورطوا في هذه الجريمة التي أثارت موجة من السخط والاستنكار والإدانة من مختلف الفعاليات المدنية والدينية في مصر ، بيد أنّ البيان الذي أصدرته وزارة الداخلية المصرية عقب وقوع هذه الجريمة أثار سخطاً عاماً اكثر من السخط الناتج عن الجريمة ذاتها ، لأن البيان اختزل أسباب هذه الجريمة في تصرف أقدم عليه معتوه، الأمر الذي يخفف العقوبة التي يستحقها هذا المجرم شرعاً وقانوناً، وما يترتب على ذلك من صرف الأنظار عن الثقافة التي أفرزت وعياً مشوّهاً وسلوكا معتوهاً أنتجا هذا القاتل الذي لن تنحصر الآثار السلبية لجريمته على الضحايا وعوائلهم فقط، بل ستمتد لتشمل صورة الإسلام ومستقبل التعايش ليس بين المسلمين والمسيحيين المصريين في مصر فقط ، بل بين المسلمين وأتباع الأديان السماوية في العالم .

أحمد الحبيشي

الثابت ان هذه الجريمة احدثت تداعيات خطيرة من خلال مواجهات دامية بين بعض المسلمين والمسيحيين في الاسكندرية ، واشتغال بعض القوى الخارجية على ما تسمى قضية اضطهاد الاقباط في مصر ، لكن اخطر هذه التداعيات تمثلت في بروز توتر ملحوظ في العلاقة الاخوية بين المواطنين المسلمين والمسيحيين في مصر،على تربة احتقان المشاعر الدينية التي تغذيها ثقافة التعصب والتطرف منذ فترة طويلة تراجعت خلالها الثقافة المدنية التي تُعلي قيم الوحدة الوطنية ، وتؤكد على المساواة في حقوق وواجبات المواطنة ، وتضمن لجميع افراد المجتمع حقوق الانسان في العمل والحياة وحرية الاعتقاد.

في سياق هذه التداعيات ألقت اطراف مختلفة مسؤولية ماحدث على دور سلبي لعبته صحف خاصة ومنابر اعلامية رسمية وشخصيات ثقافية في مصر ، فيما ذهب آخرون الى القول إن ثقافة التشدد وصلت الى مؤسسات دينية وتعليمية واعلامية رسمية في مصر، في اشارة الى ان المعركة التي تخوضها الدولة والمجتمع ضد الارهاب ستبوء بالفشل اذا تم القاء أعباء هذا المعركة على عاتق المؤسسات الأمنية والاستخبارية فقط ، بينما يستمر عمل ماكنة انتاج ثقافة التطرف والتشدد بحرية وفعالية ليس فقط في المجتمع بل وفي مؤسسات الدولة الدينية والتعليمية والاعلامية !!

> الفقه المعادي لدور العقل والفلسفة الذي صاغته وتمسكت به كافة المرجعيات السلفية باختلاف طبعاتها المتشددة والمتطرفة والمعتدلة ، يقود بشكل تلقائي إلى معاداة الثقافات والحضارات والأديان الأخرى التي يلعب النشاط العقلي دوراً حاسماً في الانفتاح عليها وتمهيد التربة للتفاعل فيما بينها.

بوسعي القول ان ما حدث في كنائس الاسكندرية في الاسبوع الماضي من مواجهات دامية وخطيرة بين المسلمين والمسيحيين، لا ينفصل عما حدث في باكستان أواخر الشهر الماضي من مواجهات بين بعض المسلمين الذين يتبعون المذهب السني وبعض المسلمين الذين يتبعون المذهب الشيعي في كراتشي اثناء الاحتفال بالذكرى السنوية لأربعينية الحسين عليه السلام، بما في ذلك الاعتداءات التي تعرضت لها بعض المزارات الشيعية في العراق وصدور بيانات طافحة بالتعصب الطائفي ضد الشيعة ((الروافض)) من قبل ما يسمى بتنظيم القاعدة في بلاد الرافدين بزعامة ابي مصعب الزرقاوي ، الى جانب صدور بيانات ـ بين وقت وآخر ـ تتضمن تهديدات بقتل عدد من المفكرين والمثقفين العرب بتهمة الردة عن الاسلام والخروج عن الطاعة ومفارقة الجماعة وموالاة ائمة الكفر والضلال على نحو ما حدث خلال الاسابيع الماضية!!.

صحيح ان عددا كبيرا من الباحثين في شؤون الاسلام السياسي يرون ان جميع الكيانات والجماعات المتطرفة قد انسلت كالفطر من جلباب جماعة الاخوان المسلمين ، لكن التنظيم الدولي لهذه الجماعة ينفي صحة هذا الاعتقاد ، و يسعى منذ فترة ليست بالقصيرة الى تجميل صورة جماعة الاخوان المسلمين من خلال رفع شعارات الديمقراطية وحقوق الانسان ومحاولة الالتحاق بالمشاريع الاميركية والاوروبية الخاصة بنشر الديمقراطية والليبرالية في الشرق الاوسط بشكل خاص والعالم العربي والاسلامي بشكل عام . وما من شك ايضا في ان ثمة تباينات في المواقف بين مختلف جماعات الطيف الجهادي التي تنطوي تحت مظلة الاسلام السياسي ، لكن المشترك بينها هو السعي لاعادة نظام الخلافة والاعتقاد بان هذا النظام السياسي هو من الاصول المعلومة بالضرورة في العقيدة الاسلامية !

تعود جذور هذا الاعتقاد الى الفترة الزمنية التي تلت هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤م ـ ١٩١٨م ، وإلغاء نظام الخلافة الإسلامية رسمياً ، حيث ظهرت جماعة " الإخوان المسلمين " في محاولة حركية لسد الفراغ الناشئ عن غياب دولة الخلافة في العالم الإسلامي ، وتطويق الأفكار القومية والإشتراكية والليبرالية التي تزامن انتشارها في العالم العربي والإسلامي مع سقوط نظام الخلافة وبناء أول نظام جمهوري في العالم الاسلامي على أنقاضه ، وقد تقاطعت مع اهداف الجماعة الوليدة مصالح متناقضة لقوى داخلية وخارجية تركت ظلالاً ثقيلة على مسيرة جماعة " الإخوان " وتحالفاتها العربية والدولية وخطابها السياسي والآيديولوجي !!

حرصت هذه الحركة على أن تزاوج بين الأفكار السلفية المعتدلة والمعاصرة للشيخ رشيد رضا والمخرجات السلفية للبيئات البدوية التي صاغت ـ في وقت لاحق ـ الجهاز المفاهيمي لفكرابن تيمية وابن القيم وابن كثير وابن رجب الحنبلي ومحمد بن عبد الوهاب ،الذي جنح إلى تكفير كافة المذاهب غير السنية كالجعفرية والزيدية والاسماعيلية والأباضية ، ولم يستثن من ذلك بعض الفرق السنية كالأشعرية والصوفية ، ما أدّى إلى تمهيد التربة لولادة سلفيات أخرى مدمّرة ، تمثلت بدايتها الأولى في سلفية سيد قطب المتطرفة ، حيث يصف الكثيرمن المفكرين كتابه التكفيري الشهير " معالم في الطريق " الصادر عام ١٩٦٤م ، بـ (مانفيستو الإسلام السياسي المتطرف) ، الذي أنجب في ثمانينيات القرن العشرين حركات جهادية مقاتلة ومنظومات فكرية متطرفة في عدد من البلدان العربية والاسلامية على طريق إقامة دولة الخلافة !! .

وقد اندمج معظم هذه الحركات في إطار" الجبهة الإسلامية العالمية لقتال اليهود والنصارى " ، وتلاقحت افكارها المتطرفة في خلاصة البيان الذي صدر باسم هذه الجبهة في فبراير ١٩٩٨م ، معلناً إنطلاق شرارة الحرب الدينية و" بدء المعركة الفاصلة بين فسطاط " الاسلام " الذي تمثله هذه الجماعات ، و" فسطاط الكفر" الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية والدول الاسلامية المتحالفة معها والموالية لها ، بحسب ما جاء في ذلك البيان.شكلت الجبهة الإسلامية العالمية لقتال اليهود والنصارى " جهازاً خاصاً " مقاتلاً أطلقت عليه اسم " القاعدة " وأعلن هذا " الجهاز الخاص " مسؤوليته عن عديد من التفجيرات والاعتداءات التي استهدفت مصالح أميركية وغربية ، وابرزها تفجيرات ١١ سبتمبر ٢٠٠١م الإرهابية في واشنطن ونيويورك .

بحسب فكر هذه الجماعات ((لا يجوز أن يبقى شبر على الأرض لا يحكمه الإسلام وشريعته ، ولا يجوز ان يبقى انسان على الأرض خارج دين الاسلام .. والله ما ارسل نبيه عليه الصلاة والسلام ليدعو ويبقى في مكانه ، بل قال له ولأتباعه : " وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله " أي قاتلوهم حتى يكون الاسلام حاكما على الأرض بمن فيها وما عليها)) وهو ما دعا اليه وأكد عليه في شريط صوتي الشيخ عبدالله صعتر عضو مجلس شورى حزب التجمع اليمني للاصلاح الذي يقود احزاب المعارضة المنضوية في تكتل ((اللقاء المشترك)) !!؟؟

يمكن ملاحظة جذور هذة الافكار في كتاب " معالم في الطريق " الذي قال فيه سيد قطب علي نحو قاطع : " ان العالم يعيش اليوم كله في جاهلية ، والإسلام لايقبل انصاف الحلول ... فاما اسلام واما جاهلية ، وليس هنالك وضع آخر نصفه إسلام ونصفه الآخر جاهلية " .

ويحدد سيد قطب بوضوح ودقة معالم الطريق الذي يجب على المسلمين سلوكه من اجل أن يتسلم الإسلام قيادة العالم بمن فيه وما عليه حيث يقول : " إنها لسذاجة أن يتصور الإنسان دعوة تعلن تحرير النوع الإنساني في كل أرض ، ثم تقف أمام العقبات في وجه هذه الدعوة تجاهدها باللسان والبيان . فلا بد من إزالة هذه العقبات أولاً بالقوة ".ويرى سيد قطب أن الهدف الرئيسي للإسلام هو إزالة الأنظمة والحكومات التي تقوم على أساس حاكمية البشر للبشر ، مشددا على الطبيعة الهجومية للإسلام ، ونافياً عنه في الوقت نفسه طابعه الدفاعي . ولعل ذلك هو ما دفع المفكر المغربي د. عبد الإله بلقزيز إلى الإعتراف بأن الفقهاء والمفكرين المسلمين سبقوا هنتغتون في الترويج لموضوعه صدام الحضارات ، " فليس قليلاً ما كتبه أبو الأعلى المودودي وأبو الحسن الندوي وسيد قطب وأخرون ممن " لم يجدوا في العلاقة بين الحضارة الإسلامية وغيرها من حاكم سوى التناقض والصدام ، حيث تشكل كتابات هؤلاء، المادة الثقافية الأساسية التي تغذّى منها جيلان من (الصحويين) ، جيل عمر عبد الرحمن وعبود الزمر وسعيد حوا وعبد السلام فرج ، وجيل تنظيم (القاعدة) ومن ذهب مذهبهم في هذه الأفكار " .

والحال أن الفقه المعادي لدور العقل والفلسفة الذي صاغته وتمسكت به كافة المرجعيات السلفية باختلاف طبعاتها المتشددة والمتطرفة والمعتدلة ، يقود بشكل تلقائي إلى معاداة الثقافات والحضارات والاديان الأخرى التي يلعب النشاط العقلي دوراً حاسماً في الانفتاح عليها وتمهيد التربة للتفاعل فيما بينها .

علينا أن نتساءل .. لماذا انحازت الجماعات الإسلامية المتطرفة إلى فكر الغزالي والذهبي والشاطبي وابن تيمية وابن كثير وأبن رجب الحنبلي ، وكرّست كل جهودها بالعنف والمال لنشر هذه الثقافة وتوزيع ملايين الكتب التي تقدمها على انها الدين الحق؟.
لماذا تعرضت افكار شيوخ عصر التنوير ومفكريه امثال: الطهطاوي ومحمد عبده وقاسم أمين ولطفي السيد للانطفاء ؟
و لماذا تم إنشاء عشرات الآلاف من المدارس الدينية التي كرست هذه الثقافة وانجبت " طالبان والقاعد ة " واوصلت العالم الاسلامي إلى هذا الحال الصدامي الدامي والعنيف مع نفسه ومع الآخر على حد سواء ؟.

> المعركة التي تخوضها الدولة والمجتمع ضد الإرهاب ستبوء بالفشل إذا تمّ إلقاء أعباء هذا المعركة على عاتق المؤسسات الأمنية والاستخبارية فقط ، بينما يستمر عمل ماكنة إنتاج ثقافة التطرّف والتشدّد بحرية وفعالية ليس فقط في المجتمع بل وفي مؤسسات الدولة الدينية والتعليمية والإعلامية !!

يقول المفكر الباكستاني البروفيسور أحمد القريشي عن صناعة التطرف في منطقة واحدة فقط على سبيل المثال من العالم الاسلامي هي باكستان : (تمثل قصة المدارس الدينية الباكستانية فصلاً مثيراً من فصول الايام الاخيرة للحرب الباردة ، وتبين كيف كان ممكناً لحكومة بينظير بوتو الليبرالية أن تدخل في تحالف مع عرابي "طالبان" في باكستان ، وكيف تطوع الاميركيون في وقت من الاوقات ليجمعوا خيرة الناطقين بلغات افغانستان وباكستان وآسيا الوسطى والمستشرقين البريطانيين والامريكيين والعاملين في الاجهزة الاستخبارية ليكتبوا مناهج التعليم الديني ويمولّوا آلاف الكتب التي تسترشد بالفقه الاسلامي المتشدد في أروقة جامعات أميركية ، كي يتم طباعتها في المدن الباكستانية ؟!..
وبحسب وثائق الخارجية الامريكية دفع مكتب اسلام اباد التابع لصندوق الانماء الاقتصادي الامريكي USAID إلى جامعة نبراسكا مبلغاً وقدره واحد وخمسون مليون دولار سنوياً على مدى عشر سنوات ١٩٨٤-١٩٩٤م من اجل إعداد وتعميم كتب إسلامية تحض على التشدد والانغلاق والجهاد)

ويستطرد القريشي قائلاً : " ذات يوم وفي ذروة الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الامريكية جاء زبيغنيو بريجنيسكي فقلب كل شيء رأساً على عقب .. هذا البولندي الامريكي السلس اللسان .. ذو العينين الزرقاوين .. والصوت الهادئ ، مستشار الامن القومي في إدارة الرئيس جيمي كارتر ، خرج بفكرة تبدو إلى اليوم أنها كانت تفعل فعل السحر حين تولت واشنطن مهمة ايقاظ عملاق الحركة الإسلامية النائم والايعاز إلى سائر حلفائها في المنطقة بتسهيل مهمة هذه " الصحوة " .. أنه مبدأ بريجنسكي الشهير" .

في تقديري ان مرتكبي جريمة الاعتداء على كنائس الاسكندرية وقتل احد المصلين المسيحيين وجرح آخرين ، لا يختلفون عن المجرمين الذين قتلوا الراهبات في الحديدة والاطباء المسيحيين في جبلة بمحافظة إب ، وجار الله عمر الامين العام المساعد للحزب الاشتراكي اليمني فور انتهائه من القاء كلمته قي الجلسة الافتتاحية للمؤتمر العام الثالث لحزب التجمع اليمني للاصلاح عام ٢٠٠٢، لأن جميع مرتكبي هذه الجرائم التي حدثت في صنعاء وإب والاسكندرية والحديدة هم نتاج ثقافة كراهية أوهمت هؤلاء القتلة بأنهم يتقربون الى الله بواسطة هذه الأفعال المشينة !!.

من الصعوبة بمكان إنكار مخاطر الثقافة التي تثير البغضاء بين المسلمين وتحرضهم ضد غير المسلمين ، وتبيح قتل المدنيين الأبرياء ، وتزعم بان العالم ينقسم الى فسطاط للاسلام وآخر للكفر.ومن الصعوبة بمكان ايضا انكار حقيقة وجود جماعات منظمة ترفع بيارق المعركة " الفاصلة " ضد الكفر ، ويجعل امراؤها من انفسهم اوصياء على الدين و العقل والحقيقة ، ومرجعهم في ذلك أفكار تتعارض مع قيم المحبة والتسامح والرحمة التي يدعو اليها الإسلام ، ومنها على سبيل المثال لا الحصر ما تلقنه بعض المدارس والكتب السلفية لتلاميذها من تحريض على كراهية أتباع المذاهب الإسلامية المغايرة، والديانات الأخرى ، كقول ابن تيمية في كتاب (أحكام أهل الذمة) : " ان كل كنيسة في مصر والكوفة والبصرة وواسط وبغداد ونحوها من الأمصار التي مصرها المسلمون ، فانه يجب إزالتها اما بالهدم او غيره ، وسواء كانت تلك المعابد قديمة قبل الفتح او محدثة " او قول ابن رجب الحنبلي بعدم جواز القاء التحية والسلام على اليهود والنصارى ، فإن صادفهم المسلم في الطريق وجب عليه ان ينتحي الى طريق آخر حتى ولو كان ضيقاً وخطيراً، كما يجب على المسلمين ألاّ يساكنوهم ولا يخالطوهم ولايتاجروا معهم، ومن فعل عكس ذلك مات ميتة الجاهلية، او قول الشاطبي " ان الناجين من اتباع الفرقة الناجية مأمورون بعداوة أهل البدع والتشريد بهم والتنكيل بمن إنحاش الى جهتهم بالقتل فما دونه " !!

> من الصعوبة بمكان إنكار مخاطر الثقافة التي تثير البغضاء بين المسلمين وتحرّضهم ضد غير المسلمين ، وتبيح قتل المدنيين الأبرياء ، وتزعم بأن العالم ينقسم إلى فسطاط للإسلام وآخر للكفر.ومن الصعوبة بمكان أيضا انكار حقيقة وجود جماعات منظمة ترفع بيارق المعركة " الفاصلة " ضد الكفر ، ويجعل أمراؤها من أنفسهم أوصياء على الدين و العقل والحقيقة.

في ضوء ما تقدم يمكن القول ان بعض جذور الاحتقان الذي افرز المشهد المأساوي لأحداث الاسكندرية هذا الاسبوع ، ربما يعود ايضا الى جانب من مشاهد المعركة التي خاضها الصحفي المصري عادل حمودة عندما كان نائبا لرئيس تحرير مجلة((روز اليوسف)) المصرية في بداية تسعينيات القرن المنصرم ضد الداعية الاسلامي زغلول النجار على اثر توزيع شريط بصوته في احدى الجلسات ((الايمانية الدعوية)) مع بعض الشباب ((الصحوي)) ، حيث دعا النجار المسلمين المصريين الى عدم القاء التحية على المسيحيين المصريين وعدم حضور حفلاتهم التي يقيمونها بمناسبات الزواج والعزاء ، وعدم تناول الطعام في مآدبهم ، ما أدى الى سحب ذلك الشريط من الاسواق آنذاك !! .

ما من شك في ان بعض الدعاة اسهموا في تسويق ثقافة متعصبة ومنغلقة وضالة تسعى الى ان تفرض علينا دينا مخالفا لدين الله الذي يؤكد على : (إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس والذين اشركوا، إن اللّه يفصل بينهم يوم القيامة، إن اللّه على كلِّ شيءٍ شهيد). « آيه (١٧) - سورة الحج».

ولذلك يصعب تجاهل الخطَر الناتج عن هذه الثقافة التي اثبتت الوقائع أن انتصار قيم الديمقراطية والحريات المدنية وحقوق الإنسان ، والفوز في الحرب ضد التطرف والإرهاب لا يمكن أن يتحققا اذا ظلت ماكنة انتاج هذه الثقافة تعمل بحرية تامة في مجال تزييف الوعي وإثارة الكراهية والتحريض ضد المخالفين .

نقلا عن صحيفة / ٢٦ سبتمبر

في حوار واشنطن مع جماعات الإسلام السياسي

الإسلاميون يخفون في برامجهم ما لايظهرونه في خطابهم السياسي

فاخر السلطان*
ssultann@hotmail.com

دعا تقرير امريكي الحكومة الأمريكية للحوار مع "الأجنحة الاصلاحية داخل التنظيمات الاسلامية". وقال ان ذلك هو "الخيار الايجابي الوحيد للهيئات والحكومات التي تؤمن بان التطور الديمقراطي في الشرق الاوسط سيكون في مصلحة الجميع". لكن التقرير انتقد المنظمات الاسلامية لأنها "لا تزال غامضة في تحديد مواقفها تجاه مواضيع اسلامية مهمة".

واوضح التقرير الذي اصدره مركز كارنيغي للسلام العالمي في واشنطن، ان هذا "الغموض" وسط الاسلاميين هو سبب "المعضلة" التي تواجه المنظمات الدولية والدول الغربية "التي اقتنعت بأن التحول الديمقراطي في الشرق الاوسط ضروري لأمن العالم، لكنها كانت تتمنى لو ان الحركات السياسية المؤثرة هناك علمانية، وتملك مؤهلات ليبرالية، ولها سوابق في العمل الديمقراطي".

وشرح التقرير بأنه "ببساطة، لا توجد في الدول العربية اليوم حركات ليبرالية تقدر على حشد مؤيدين كثيرين. ولذا، ستظل المجموعات الاسلامية، خلال المستقبل المنظور، أهم قوى سياسية، رضيت الحكومات الغربية والعلمانيون العرب او لم يرضوا".

وفرق التقرير بين الاسلاميين المعتدلين و"الذين يقفون في الجانب المتطرف، ويشكلون خطرا بسبب رغبتهم في اللجوء الى عنف لا يفرق".

كما انتقد التقرير "غموض "مواقف الاسلاميين نحو قضايا اسلامية هامة مثل: الشريعة، الجهاد، الديمقراطية، المرأة، والأقليات غير الاسلامية". واشار الى "تناقضات داخل المنظمات الاسلامية بين العناصر الشابة والمنفتحة التي ترى ان الوضع يتطلب افكارا جديدة وتكتيكات سياسية، وبين الحرس القديم الذي يتردد في ترك المواقف القديمة".

والسؤال الجدير بالطرح في ظل التقرير هو: هل تستطيع الأجنحة الاصلاحية داخل التنظيمات الاسلامية التعايش مع الديموقراطية؟! وهل الحوار مع تلك الأجنحة هو خيار اميركي وحيد؟. يقول دبلوماسي امريكي ان لا ضرر من وصول اسلاميين الى الحكم اذا مارسوا الديموقراطية في تداول السلطة.

والسؤال مجددا: هل الديمقراطية هي مجرد تداول للسلطة، أم ذلك هو أحد شروطها الأساسية؟.. وماذا عن الشروط الأخرى، كالقبول بالتعددية الفكرية ثم الحزبية، واحترام حقوق الإنسان الفرد، والإيمان بنسبية الحقيقة، ورفض المطلق والمقدس وما فوق البشري؟.

نؤيد بداية ما ورد بالتقرير من انه لا توجد في الدول العربية اليوم حركات ليبرالية تستطيع حشد مؤيدين كثيرين، لكن في المقابل كان على الحكومات الغربية والقوى الليبرالية الغربية البحث في أسباب عدم قدرة الليبراليين العرب على التحشيد، إذ باعتقادي ان السبب الرئيسي يرتبط بسياسات الغرب وبالذات الولايات المتحدة تجاه أنظمة ومجتمعات المنطقة العربية والاسلامية (والتي تغيرت منذ اعتداءات سبتمبر عام ٢٠٠١).

ويؤكد أكثر من مراقب لنشاط التنظيمات الإسلامية المسيّسة المنضوية تحت إطار جماعات الإسلام السياسي، أنها تصر على إخفاء ما يجب أن يكشف من أفكار وأدبيات وسياسات، وأن جميعها يرفع بشكل أو بآخر شعارين متضادين في نفس الوقت هما "الإسلام هو الحل" و"الديموقراطية"!! من دون ان توضح قصدها من ذلك، أي هل تعتبر الديموقراطية بالنسبة إليها مجرد وسيلة تسعى من خلالها للوصول إلى الحكم، ام إنها تطرحها كأجندة متكاملة تحتوي الوسيلة والقيم التي تتكئ عليها؟! وهل شعار "الإسلام هو الحل"، بزعم البعض أنها أجندة متكاملة، يمكن أن يحقق ما تصبوا إليه الديموقراطية؟ وماذا لو تعارض شعار "الديموقراطية" مع شعار "الاسلام هو الحل".. فأيهما سوف تختار؟.

أن أكبر خطر تمثله التنظيمات الاسلامية، ولو سيطرت على أمورها الأجنحة الإصلاحية، هو أن تصبح الطرف الوحيد القادر علي تداول السلطة لأنها تخفي في برنامجها أكثر مما تظهر. والسؤال هو: لماذا اتهام التنظيمات الاسلامية بأنها تخفي في برنامجها أكثر مما تظهر؟. والجواب بكل بساطة هو أن ما يجب أن تظهره لا يمكن أن يعبر عن علاقة تصالحية وتعايشية مع الديموقراطية ومع القيم الغربية ومن ثم مع واقع الحياة الحديثة.

ورغم أن هناك من يدعي بأن التحولات الديموقراطية في بعض البلدان العربية والإسلامية، كما في تركيا ومصر وفي الأراضي الفلسطينية بسيطرة حركة حماس على السلطتين التشريعية والتنفيذية، يؤشر على ان الاسلام السياسي يمكن ان يسلك الطريق السلمي الديموقراطي، إلا أن هناك من يشكك في صحة مثل هذا الإدعاء ويعتقد بأن المشكلة لا تزال تتمثل في التمييز بين وسائل الديموقراطية وقيم الديموقراطية.

فالتجربة الإسلامية التركية، حسب الكاتب سليمان تقي الدين في صحيفة السفير، قامت على دولة عصرية منذ مطلع القرن الماضي، دولة صناعية تطمح للاندماج في المدى الاوروبي، حيث بنية مؤسسات الدولة فيها بنية دستورية حقيقية أعطت للدولة عناصر استقلال فعلي عن الصراعات السياسية، فجاء صعود الاسلام السياسي هادئا من داخل المؤسسات العلمانية.

أما التجربة العربية فيعتبرها مؤثرة في التغيرات المستقبلية للحركات الإسلامية، ومنها تغيرات الإخوان المسلمين، حيث أنها "نزلت بالخطاب السياسي الاسلامي من عليائه وطابعه التحريضي العام الى العراك السياسي الخاص على ارض الواقع".

لكن تقي الدين يعتقد بأن "الاسلام السياسي (العربي) لايزال متوترا وصداميا حيثما هناك جبهات صراع مفتوحة مع الخارج"، وانه "قابل للمصالحة مع فكرة الدولة، لا مع النظام السياسي"، مضيفا "حينما تزداد ثقافته السياسية قبولا بالوسائل الديمقراطية فأنه يجانب القبول بمجمل القيم الديموقراطية"، ومؤكدا وجود "فرق كبير بين الوسائل الديموقراطية الانتخابية وبين فكرة السيادة الشعبية او سيادة الشعب على مصيره من تشريع وضعي ومن اقرار بحقوق الفرد، الانسان الطبيعي على حياته ومصيره خارج مفهوم الجماعة".

إضافة إلى ذلك فإن جميع أدبيات التنظيمات الاسلامية المسيسة مستندة إلى رفض الخوض في تفسير يغربل النص الديني المطلق وفوق البشري ويحوله إلى نص قابل للنقد. لذلك فإن تلك التنظيمات تقبل على مضض بالتعددية السياسية، وفي المقابل ترفض بالمطلق التعددية الدينية العقائدية والتنوع الفكري واحترام حقوق الإنسان الفرد، كما ترفض الرؤى الداعية إلى نسبية الحقيقة الدينية والدعوات الحاثة إلى فصل المقدس عن البشري، وهي موضوعات لابد منها لتحقيق التعايش مع الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الحديثة لأنها تشكل عصب الحياة الديموقراطية في عصر العولمة الجديد. لذلك فإن أي تغيير في شعارات التنظيمات الإسلامية وبالذات لدى أجنحتها الإصلاحية تعتبر تغييرات تكتيكية لأنها لا تستند إلى أرضية فكرية حداثية واضحة وشفافة.

والسؤال هو: لماذا هذا الخوف وهذا الهلع من مستقبل التنظيمات الاسلامية؟ هل هو خوف مرتبط بتدخل سياسي في الأمر لعرقلة مكاسبها السياسية والانتخابية والتحريض ضدها، أم هو خوف واقعي يستند إلى متبنيات فكرية ونظرية ووقائع على الأرض؟.

فالتجربة الانتخابية للتنظيمات الإسلامية العربية لا يمكن بأي حال من الأحوال مقارنتها بالتجربة التركية، بسبب الظروف المغايرة سياسيا واجتماعيا بين الطرفين.

فالحالة الإسلامية المصرية، على سبيل المثال، تعيش طبيعتها العربية بمختلف ظروفها وتحدياتها، ولا يمكن لها أن تتجرد من واقعها الديني العربي المصري الذي هو في غالب الأحيان واقع متشدد يرفض الحاضر بقيمه الحديثة. والجماعة الإخوانية في مصر وفي غيرها سواء في الاردن وسوريا أو حتى في الكويت، لم تألوا جهدا لتغيير الواقع بل شاركت في دعمه في كثير من الحالات.

---

* كاتب كويتي